النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

تقرير شهر أكتوبر 2026

الملخـــــــــص التنفـــــــيذي

سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية خلال شهر أكتوبر 2026 تراجع في نسق الاعتداءات في حق الصحفيين والصحفيات والمصورين الصحفيين والمصورات الصحفيات. وقد وثقت الوحدة 8 اعتداءات من أصل 10 إشعارات بحالة تلقتها عبر الاتصالات الهاتفية ومتابعة منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام والتواصل المباشر مع الصحفيين والصحفيات.

وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر سبتمبر الماضي 13 اعتداء, استهدف الصحفيين والصحفيات والمصورين الصحفيين والمصورات الصحفيات.

تطور نسق الاعتداءات خلال الأشهر الستة الأخيرة كما يلي:

الشهر	جوان 2026	جويلية 2026	أوت 2026	سبتمبر2026	أكتوبر 2026
عدد الاعتداءات	16	22	8	13	8

وقد طالت الاعتداءات 34 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 9 إناث و 25 ذكور.

ويمثل ضحايا الاعتداءات 19 مؤسسة اعلامية موزعة كالآتي:

- 10 قنوات تلفزية
- 3 مواقع إلكترونية
- 3 إذاعات

- 2 وكالات أنباء
- 1 صحيفة مكتوبة
- مصور مستقل

وتوزعت هذه المؤسسات إلى:

- 4 مؤسسة تونسية
- 15 مؤسسات دولية

وشملت الاعتداءات المسجلة:

- 2 منع من العمل
- 2 تهديد
- 1 عنف جسدي
- 2 تتبع عدلي
- 1 رقابة مسبقة

وكانت وزارات وجهات قضائية مسؤولة عن 2 اعتداءات لكل منهما. كما سجلت الوحدة اعتداءا وحيدا مسؤولا عنه كل من مسؤولون رياضيون ومجهولون ولجان تنظيم وأمنيون.

وقد طالت الاعتداءات الصحفيين والصحفيات في 7 مناسبات في الفضاء الحقيقي وفي مناسبة وحيدة في الفضاء الرقمي.

أما جغرافيا، فقد توزعت الاعتداءات كالآتي:

- 5 اعتداءات بولاية تونس
- 2 اعتداءات بولاية نابل
- اعتداءا وحيدا بولاية الكاف

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

التـــــــــــــوصيـــــــــــــــــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات والتضييقات المسلطة على الصحفيين والصحفيات خلال شهر أكتوبر 2026، فإنها توصي:

رئاسة الحكومة بـ:

- تمكين الصحفيات والصحفيين والمصورات والمصورين الصحفيين ممثلي وسائل الإعلام الدولية من بطاقات اعتمادهم/ن الخاصة بسنة 2026.
- توضيح الإجراءات القانونية المنظمة للتغطية الصحفية في الفضاءات العامة، بالتنسيق مع الهياكل المعنية، منعا لفرض شروط إدارية غير واضحة أو اشتراط تراخيص دون سند قانوني.

وزارة الداخلية بـ :

- مراجعة الإجراءات الإدارية المنظمة لعمل الصحفيين ومراسلي وسائل الإعلام الدولية، وتوضيح الأسس القانونية المتعلقة بتراخيص التصوير والاعتماد، مع ضمان عدم توظيفها كآلية لتعطيل العمل الصحفي أو تقييد التغطية الميدانية.
- تعزيز الضمانات القانونية والإجرائية لحماية الصحفيين أثناء تدخل الوحدات الأمنية، من خلال تعميم توجيهات واضحة تضمن احترام صفتهم/ن المهنية وحقوقهم/ن أثناء الاستدعاء والاستماع والاحتفاظ، وتحظر الاطلاع على محتويات أجهزتهم/ن أو حجزها خارج الحالات والشروط التي يضبطها القانون.
- إرساء آلية متابعة وتنسيق بين الهياكل المعنية بحرية الصحافة والجهات الأمنية والقضائية، لمعالجة التجاوزات المسجلة وضمان عدم تكرارها، بما يكرّس حماية العمل الصحفي ويحول دون تحوله إلى موضوع للقيود أو التتبعات غير المبررة.

الجهات القضائية بـ :

- العمل على الإفراج الفوري عن الصحفيين الموقوفين على خلفية ممارستهم/ن لعملهم المهني، ومراجعة التتبعات القضائية المرتبطة بالنشر بما يضمن احترام الإطار القانوني المنظم لحرية

الصحافة والطباعة والنشر، وعدم الالتفاف على ضماناته عبر توظيف نصوص قانونية أخرى خارج مقتضياتها.

- تكريس ضمانات المحاكمة العادلة واحترام الحقوق الإجرائية للصحفيين الخاضعين للأبحاث والتتبعات القضائية، ولا سيما في القضايا المرتبطة بالنشر، مع إخضاع إجراءات التتبع والاحتفاظ والمحاكمة لرقابة تضمن احترام قرينة البراءة وحقوق الدفاع.
- تفعيل آليات الحماية القانونية والقضائية في مواجهة التهديدات والتحريض والتشهير والاستهداف الممنهج للصحفيين والصحفيات، بما في ذلك نشر المعطيات الشخصية والأسرية أو حملات المساس بالسمعة، مع ضمان التمييز بين النقد والتعبير المشروعين والأفعال التي تستوجب المساءلة القانونية.